

شركة صناديق المؤشرات  
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية  
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١  
و كذا تقرير مراقبى الحسابات

وحيد عبدالغفار وشركاه - بيكر تيللى  
محاسبون قانونيون ومستشارون

رزنق وديد رزنق الله  
محاسب قانوني

صفحة

الفهرس

١	تقرير مراقبى الحسابات
٢	قائمة المركز المالى
٣	قائمة الدخل
٤	قائمة الدخل الشامل
٥	قائمة التغير فى حقوق الملكية
٦	قائمة التدفقات النقدية
٢٢-٧	ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقواعد المالية

تقرير مرافق الحسابات

السادة / مساهم، شركة صنادية، المؤشرات "شركة مساهمة مصرية"

٢٠٢١ يونيو ٣٠ ، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وللبيانات المحاسبية الهمامة، غيرها من الإيضاحات.

**مسؤولية مدير الاستثمار عن القوائم المالية**  
 هذه القوائم المالية مسؤولية مدير الاستثمار "شركة بتون لإدارة صناديق الاستثمار"، فمدير الاستثمار مسؤول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومماثلة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملازمة وتطبيقها وعمل التقديرات الضرورية الملازمة لها، وفي

مسنولية مراقبى الحسابات  
تتحضر مسؤوليتنا على ابداء الرأى على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية  
وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيم واداء المراجعة للحصول على  
تتأكد مناسب يان القانه المالية خالية من آية تح بفات هامة ، مؤثثة

وتحتمل أفعال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيمة والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بعرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الاستثمار، وكذا سلامة العرض، الذي، قدمت به القوائم المالية.

وإننا نزوي أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية و المناسبة و تعد أساساً مناسباً لإيادء رأينا على القوانين المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبير بعدها ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، وعن أدانه المالي وتدققاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القواعد واللوائح المصرية ذات العلاقة باعداد هذه القوائم المالية.

**تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى**  
يمسّك "مدير الاستثمار" حسابات مالية منتظمة لشركة الصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق (نشرة الاكتتاب) على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولاته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مراقبة الحسابات

**طارق صلاح سيد**  
**بيكر تلبيسي**  
جيم العقبة في سجل مراقبي حسابات  
الهيئة العامة للرقابة المالية ١٠٤  
وحيد عبدالغفار وشركاه - بيكر تلبيسي  
محاسبون قانونيون ومستشارون

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠٢٠ ديسمبر ٢١ ٢٠٢١ يونيو ٣٠ إيضاح

			الأصول
٤٠ ٣٧٩ ٢٦٧	٣٧ ٩٢٤ ٩٥٨	٩	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم
٤٨٠ ٢٢٥	٣٦١ ٣٨٥	١٠	نقدية بالبنك
١٦٢ ٠٧٧	١٣٥ ٠٠٣	١١	أرصدة مدينة أخرى
<b>٤١ ٠٢١ ٥٦٩</b>	<b>٣٨ ٤٢١ ٣٤٦</b>		<b>اجمالي الأصول</b>
			حقوق الملكية
٥ ٠٠٠ ٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠	١٣	رأس المال المدفوع
٢٨ ٦٩١ ١١٠	٢٨ ٥٦٧ ٣٣٢		وثانى استثمار آخرى
٢٣ ٦٩١ ١١٠	٢٣ ٥٦٧ ٣٣٢		اجمالى وثانى الاستثمار المصدرة والمدفوعة
٧ ٠٦٥ ٠٨٨	٤ ٦٣٣ ٦٦٠		أرباح مرحلة
<b>٤٠ ٧٥٦ ١٩٨</b>	<b>٣٨ ٢٠٠ ٩٩٢</b>	<b>١٤</b>	<b>اجمالى حقوق الملكية</b>
٢٦٥ ٣٧١	٢٢٠ ٣٥٤	١٢	الالتزامات
٢٦٥ ٣٧١	٢٢٠ ٣٥٤		أرصدة دائنة أخرى
<b>٤١ ٠٢١ ٥٦٩</b>	<b>٣٨ ٤٢١ ٣٤٦</b>		<b>اجمالى حقوق الملكية والالتزامات</b>

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزءاً من قوائم المالية

مدحت فتحى  
مدير العمليات  
شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار  
مدير الاستثمار



محمد نجيب العلاج  
رئيس مجلس الإدارة  
شركة صناديق المؤشرات  
الجهة المؤسسة

القاهرة في : ١١ أغسطس ٢٠٢١  
تقرير مراقبى الحسابات مرافق.

شركة صناديق  
المؤشرات ش.م.م  
Exchange Traded  
Funds Co. S.A.E

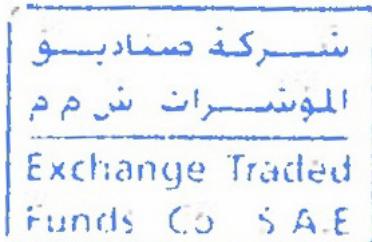
شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إيضاح	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٢٠٢٠ يونيو ٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠ يونيو ٣٠	عن ثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ يونيو ٣٠
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية	٤٥٩٣٥٥٨	(١١٠٢٩٣٧٤)	(٢٨٣٦٠٣٤)	٣٩٧٩٤٥١
صافي أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية	١٩٨٦٩٩٠	(٥٣٣٤٠)	١٥٦٩٨٩٩	--
توزيعات أرباح أسهم	٤٥٦٨٣٤	٨٦٩١٣٧	٤٣٩٥٧٦	٨٦٦١٦٥
فوائد وعوائد دائنة	٦٦	٢٧٨٤	--	١٦٠٦
فروق عملة	(٩٨٦٤)	٢٣٢٢	(٧٠٠٥)	٤٧٣١
اجمالي (الخسائر) الابعادات	(٢١٥٩٥٣٢)	(١٠٢٠٦٤٧٠)	(٨٣٣٥٦٤)	٤٨٥١٩٥٣
<b>بخصوص : المصروفات</b>				
أتعاب مدير الاستثمار	١٧,٤	٨٩٢٧٥	٤٦١٥٨	٤٠٨٨٢
عمولة شركة خدمات الإدارة	١٧,٥	٩٩٢٠	٥١٨٥	٤٥٣١
عمولة حفظ أوراق مالية	٦	١٨١٠	٩١٠	٩١٠
ضرائب على توزيعات أرباح الأسهم	٢٢٨٤٢	٧٥٤٧٤	٢١٩٧٩	٧٥١٧٧
مصروفات ادارية و عمومية	١٤٨٠٤٩	١٦٤٠٨٥	٧٧٤٨٢	٧١٨٦٦
اجمالي المصروفات	١٦	٢٧١٨٩٦	٣٤١٧٩٣	١٥١٧١٤
صافي (خسائر) / أرباح الفترة	١٥	(٢٤٣١٤٢٨)	(١٠٥٤٨٢٦٣)	(٩٨٥٢٧٨)
نصيب الوثيقة في (الخسائر) / الأرباح	(٠,٧)	(٣,٢١)	(٠,٢٨)	١,٤١

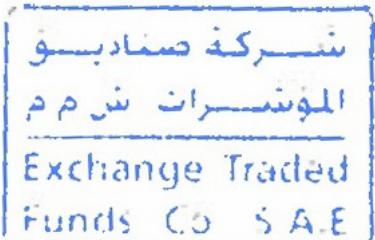
الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٢٣ تمثل جزء منتم للقوائم المالية



(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن ثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	عن ستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	صافي (خسائر) / أرباح الفترة
٤٦٥٨٥٨٧	(٩٨٥٢٧٨)	(١٠٥٤٨٢٦٣)
--	--	(٢٤٣١٤٢٨)
<b>٤٦٥٨٥٨٧</b>	<b>(٩٨٥٢٧٨)</b>	<b>(١٠٥٤٨٢٦٣)</b>
		الدخل الشامل الآخر
		اجمالي الدخل الشامل عن الفترة
		<b>(٢٤٣١٤٢٨)</b>

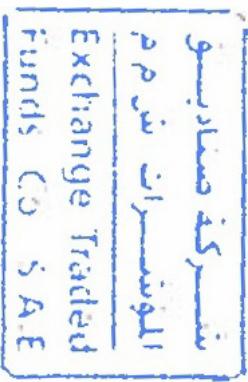
الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزءاً من تقرير القوائم المالية



(جميع البيانات بالجنيه المصري)

الإجمالي	أرباح مرحلة	إجمالي وثائق	رأس المال	وثائق الاستثمار أخرى	رأس المال
٤٨٣٥٧٦٦٩	١٧٣٤٨٦٥٠	٣١٠٠٨٦١٩	٥٠٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٨٦١٩	٢٦٠٠٨٦١٩
١٧٠٠٦١٩	--	١٧٠٠٦١٩	١٧٠٠٦١٩	١٧٠٠٦١٩	١٧٠٠٦١٩
--	--	--	--	--	--
(١٠٥٤٨٣٦٣)	(١٠٥٤٨٣٦٣)	(٦٨٠٣٨٧)	(٦٨٠٣٨٧)	(٦٨٠٣٨٧)	(٦٨٠٣٨٧)
٣٧٩٧٩٠٧٥	--	٣١١٧٨٦٨٨	٣١١٧٨٦٨٨	٣١١٧٨٦٨٨	٣١١٧٨٦٨٨
٤٠٧٥٦١٩٨	٧٠٦٥٠٨٨	٣٣٦٦١١٠	٢٨٦٩١١٠	٥٠٠٠٠٠	٤٠٧٥٦١٩٨
١٨٤٦٢٠	--	١٨٤٦٢٠	--	--	١٨٤٦٢٠
(٣٠٨٣٩٨)	(٣٠٨٣٩٨)	(٣٠٨٣٩٨)	(٣٠٨٣٩٨)	--	(٣٠٨٣٩٨)
(٤٤٣١٤٣٨)	(٤٤٣١٤٣٨)	--	--	--	(٤٤٣١٤٣٨)
٣٨٢٠٠٩٩٢	٣٣٥٦٧٣٣٢	٢٨٥٦٧٣٣٢	٢٨٥٦٧٣٣٢	٥٠٠٠٠	٣٨٢٠٠٩٩٢

الإيداعات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٣ تمثل جزءاً من القوائم المالية

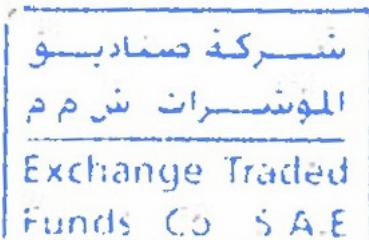


(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠٢٠ يونيو ٣٠ يونيو ٢٠٢١ ايضاح

		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		صافي (خسائر) الفترة
(١٠٥٤٨٢٦٣)		تسويات لمطابقة صافي الخسائر مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١١٠٢٩٣٧٤	٤٥٩٣٥٥٨	صافي التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٤٨١١١١	٢١٦٢١٣٠	أرباح التشغيل قبل التغير في الأصول والالتزامات
(٢٨٦٣٨٢)	(٢١٣٩٢٤٩)	التغير في استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - اسهم
(١١٢٨٨٧)	٢٧٠٧٤	التغير في أرصدة مدينة أخرى
(١٣٤٧٢٧)	(٤٥٠١٧)	التغير في أرصدة دائنة أخرى
(٥٢٨٨٥)	٤٩٣٨	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
١٧٠٠٦٩	١٨٤٦٢٠	المحصل من اصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة
--	(٣٠٨٣٩٨)	المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة
١٧٠٠٦٩	(١٢٣٧٧٨)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية
١١٧١٨٤	(١١٨٨٤٠)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٤٥١٨٣٠	٤٨٠٢٢٥	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
٥٦٩٠١٤	٣٦١٣٨٥	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة
		ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها فيما يلى:
٥٦٩٠١٤	٣٦١٣٨٥	حسابات جارية
٥٦٩٠١٤	٣٦١٣٨٥	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٢ تمثل جزء منم لقواعد المالية



١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" بتاريخ ٩ يونيو ١٤٢٠ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، بإنشاء شركة صندوق مؤشر (EGX ٣٠ Index ETF) هو صندوق مؤشر متداولة بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصرى عند التأسيس مقسم على مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصرى للوثيقة ويجوز زيادة حجم الصندوق، مع مراعاة أنه في حالة زيادة حجم الصندوق لأكثر من ٥٠ ضعف المبلغ المجنوب من الشركة المؤسسة لحساب الصندوق بعد الرجوع للهيئة مع مراعاة الالتزام بالحكم المادة (١٤٧) من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ هذا وقد خصص للجهة المؤسسة ٥٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ٥ مليون جنيه مصرى، بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩٧) في ٢٢ يوليو ٢٠١٤، وبهدف الصندوق إلى تحقيق عائد يوازي عائد مؤشر EGX ٣٠ حيث يستثمر الصندوق أمواله في محفظة من الأسهم مطابقة للمؤشر من حيث الأسهم ونسب الاستثمار مع وجوب الالتزام بالقواعد التنظيمية لصناديق المؤشرات المتداولة الصادرة من البورصة المصرية.

تم التعاقد مع شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار وهي شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً لاحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها بتراخيص رقم (٢١٩) لتقديم خدمات إدارة الأصول.

بلغ عدد الوثائق عند الاكتتاب والتخصيص ١٠٠٠٠٠ وثيقة (قطط مليون وثيقة) القيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنية مصرى (عشرة جنيهات مصرية لغير) بإجمالي مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية مصرى (عشرة مليون جنهاً مصرياً لغير) خصص منها لشركة صناديق المؤشرات ٥٠٠٠٠ وثيقة (خمسةمائة ألف وثيقة) بقيمة إجمالية ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنية مصرى (خمسة مليون جنهاً مصرياً لغير) ولا يجوز للشركة استرداد قيمتها أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة مسبقاً هذا وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل القراء المكتب فيه من المؤسسين في الصندوق عن مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنية مصرى (خمسة مليون جنيه مصرية لغير) أو نسبة ٢% من إجمالي الوثائق التي يصدرها الصندوق ليهما أكثر.

يشارك حملة وثائق الاستثمار في الصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بحسبة ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بباقي أصول الصندوق عند التصفية.

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تتضمن من تاريخ التأسيس للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ١١ أغسطس ٢٠٢١

## ٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١٠٢ اسس اعداد القوائم المالية

#### ١- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقواعد واللوائح السارية.

ب - أسرى، القبار

**ثبت الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة وبالنسبة لباقي الأصول والالتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة.**

#### **ج - عملاً التعامل و عملاً العرض**

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري ، والذى يمثل عملة التعامل الصندوق.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٠٢ أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

د - استخدام التقديرات و الحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة، وكذا التقديرات المتعلقة بقييم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وقد تختلف النتائج التي يتم تدوينها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات، ويتم مراجعة تلك التقديرات بصفة دورية وتثبت التغيرات الناتجة عن مراجعة التقديرات في السنة التي يحدث فيها التغير في تلك التقديرات. وحيث أن الصندوق يستثمر أمواله في أسهم مدرجة في سوق الأوراق المالية ويتم التداول عليها بشكل نشط فإن قدر التقديرات والحكم الشخصي ليس جوهرياً.

٤-٢ أهم التغيرات في السياسات المحاسبية

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

أدى تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم ينتج عنه تعديلات على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية كما في ٣١ مارس ٢٠٢١، حيث لم يكن هناك أي تأثير على أرصدة الأرباح المرحلة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٢١.

يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات بموجب الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار". ومع ذلك، فإن ذم الإيجار المدينة المعترف بها من قبل المؤجر تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة طبقاً لهذا المعيار، والذي يحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس".

الاعتراف الأولى

تعرف الشركة مبدئياً بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية

يحتوي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" على ثلاثة فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية: تقاس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

يلغى المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" فئات المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" السابقة المحافظ لها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينية والمتأتحة للبيع. ومع ذلك، فإن المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" يحتفظ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.

اضمحلال قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتکيدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج اضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تدوين خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يأخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعينة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقًا لمعايير المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الائتمانية المتوقعة (احتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الأساسي - الأفضل - الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مدionية العملاء (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستاجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاصة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقًا ضمن "خسائر اضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

إلغاء الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

الالتزامات المالية

تلغى الشركة الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الإفاءة من التزاماتها التعاقدية أو الغانها أو انتهاء صلاحيتها. تقوم الشركة أيضاً بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو التزامات متحملة) في الربح والخسارة.

٣-٢ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو أدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية باسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخرًا، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بتصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها. عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

#### ٤-٢ تقييم المعاملات بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

- يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بباقي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

#### ٥-٢ الأدوات المالية

السياسات المطبقة بعد ١ يناير ٢٠٢١

##### تصنيف وقياس الأصول المالية

تقوم الشركة بتبويب أصولها المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمal الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

##### الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحافظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية المتممة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثل في وجود تدهور في القدرة الانتاجية لمصدر الإادة المالية.

أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

##### الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحافظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ينكمان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

##### الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحافظ بالأصل المالي ضمن نماذج أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

##### تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يحافظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وأية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة ترتكز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مده الأصول المالية مع مده الالتزامات المالية التي

تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول ؛

- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة ؛

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر ؛

- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحافظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محظوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محظوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال
التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حقوق الملكية

- الغاء الاعتراف بالأصل المالي**  
تقوم الشركة بالغاء إثبات الأصل المالي فقط عند:
- انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي،
  - تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي، أو الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي مع تحمل التزاماً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى واحد، أو أكثر من المستثمرين وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي
  - تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقيت على السيطرة على الأصل المالي. أو
  - الإبقاء على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، مع تحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستثمرين دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقيت على السيطرة على الأصل المالي.
  - وعند الغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين القيمة الدفترية (مقاساً في تاريخ الغاء الإثبات) والمقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يتم إثباته في قائمة الدخل.

#### اضمحلال قيمة الأصول المالية

تطبق الشركة منهاجاً من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

#### المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدي ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتضمن على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتضمن على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدي ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) . خسائر الائتمان المتوقعة على مدي ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

#### المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدي الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدي العمر المتوقع للأداة المالية.

### المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

#### الالتزامات المالية

يتم تصنف الالتزامات المالية عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة . ويتم إثبات تكاليف المعاملة المباشرة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند تكبدها. يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة والتغيرات - بما في ذلك أي مصروف فائدة وتبثت في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر .

يتم قياس الالتزامات المالية غير المشتقة بداية بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف مباشرة متعلقة بالمعاملة . لاحقاً للإثبات الأولي يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

#### التصنيف والقياس اللاحق

تقوم الشركة بتصنيف جميع الالتزامات المالية كما تم قياسها في وقت لاحق بالتكلفة المستهلكة فيما عدا:

- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- الالتزامات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة.
- عقود ضمان مالي

يتم قياس جميع الالتزامات المالية للشركة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب التكلفة المستهلكة من خلال الاخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الافتاء والرسوم او التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي و يتم ادراج معدل الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في الربح او الخسارة.

#### إلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية

يتم الغاء إثبات الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية او الغائها او انقضاء مدتها . وعند استبدال التزام مالي موجود باخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماماً او عند تعديل شروط التزام حالي بشكل جوهري فإن مثل هذا الاستبدال او التعديل يتم التعامل معه كبلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع إثبات الفرق ما بين القيمة الدفترية ذات الصلة في قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الآخر.

#### مقاصة الأدوات المالية

تم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويرجع الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي من أجل بيع الأصول وتسديد الالتزامات في آن واحد.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض و مديونيات ، واصول مالية متاحة للبيع. تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقه التزامات مالية اخرى.

#### الأصول المالية والالتزامات غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهريه، او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحافظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على ان تعرف فقط كأصل او التزام بالنتائج عن الحقوق او الالتزامات الناشئة او المحافظة بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي أما بالخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد. يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في المركز المالي عندما، فقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية أما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

**الأصول المالية غير المشتقة - القياس:**

**القروض والمديونيات:**

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولى، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفاندة الفعلية.

**الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:**

يتم تبويه الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويه كالالتزام محفظه للأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الأولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر. الالتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها أي تكفة مرتبطة مباشرة باقتناه أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولى، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفاندة الفعلية.

**الاضمحلال في قيمة الأصول**

السياسة المعطبقة بعد ١ يناير ٢٠٢١

يستبذل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتکبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الإعتراف والقياس" بنموذج "خسائر الإنفاق المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي إنخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الإنفاق المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إسلامها، مخصومة بسعر الفاندة الفعلي الأصلي طبقاً للعقد المبرم. الخسائر الإنفاقية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الإنفاق. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة إسلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستدل التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الإنفاقية المتوقعة بناء على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

يتبع عن محددات الخسائر الإنفاقية المتوقعة (احتمالية التعثر - القيمة المعرضة للخسائر الإنفاقية المتوقعة - معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الإنفاقية المتوقعة المرجحة على ثلاثة مستويات (الأساسي - الأفضل - الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهراً وخمسة سنوات الإنفاق المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مدینونیة العملاء (اما جزئياً او كلياً) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستاجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاصة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقاً ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.

- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشرط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.

- مؤشرات على إفلاس المدين او المصدر.

- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمفترضين او المصدرين.

اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠% هام وان مدة تسعه أشهر يعتبر مستمر.

#### الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة او على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمقدارها يتم تقديرها بالنسبة لاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقديرها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة.

الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقديرها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الأضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقعات استرداد الخسارة الناجمة عن الأضمحلال وقيمة الخسائر المتباينة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعلية من الارجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية. يتم حساب خسائر الأضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح او الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقة لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الأضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

#### الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (الأصول الضريبية الموجلة) لتحديد ما إذا كان هناك موشر لاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار اضمحلال للشهرة سنويا.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول معا الى أصغر مجموعة اصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من الأصول الأخرى او مجموعات الأصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنة والمتوافق منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل او الوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايهما اكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد. يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او الوحدة المولدة للنقد اكبر من قيمته الإستردادية. يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الأضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاملاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

**أ - التبوب**

تضمن الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ما يلي:

- الأدوات المالية المحافظ بها بغرض المتاجرة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.

- الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الاعتراف الأولى كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويتم هذا التبوب عند الاعتراف الأولى بها:

**وثائق الاستثمار**

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق استثمار البنوك الأخرى وشركات التأمين بالقيمة العادلة والتي تتمثل في آخر قيمة استردادية معنونة.

**الأسهم**

تدرج قيم الأسهم على أساس أسعار اقلل السارية في تاريخ القوائم المالية على أنه يجوز في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيم هذه الأوراق المالية وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية طبقاً لما هو وارد بنشرة الاكتتاب.

**ب - الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية**

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.

- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفي طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.

**ج - قياس الأصول والالتزامات المالية**

**القياس الأولى**

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناص الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.

**القياس اللاحق**

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الاعتراف الأولى - التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة وشهادات الأدخار والأرصدة المستحقة على السمسارة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصوصاً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجنت.

- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

**د - أساس قياس القيمة العادلة**

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية وفي حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهرين فإنه يتم تغير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخرًا، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تدبير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة، ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

- الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى الغير مقيدة في البورصة يتم قياسها على أساس نصيب الوثيقة في قيمة صافي أصول تلك الصناديق المعتمدة من مدير الاستثمار.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٦-٢ اضمحلال قيم الأصول (Impairment)

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الإضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.
- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الإضمحلال المتصلة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضعية بحث وقوع بعد الاعتراف بخسائر الإضمحلال فإنه يتم رد خسائر الإضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٧-٢ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.
- يتم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد المن申し له.

٨-٢ النقدية وما في حكمها

- تضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أدون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناوها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أي أغراض أخرى.

٩-٢ الاعتراف بالإيراد

أ - إيراد توزيعات

يتم الاعتراف بقائمة الدخل بعائد التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم عند صدور الحق في صرف هذه التوزيعات.

ب - إيراد فوائد

يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعوائد على الاستثمارات في صورة أدوات دين وعلى الودائع بالبنوك طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخذوا في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق على مدار السنة حتى تاريخ الاستحقاق.

ج - عوائد وثائق الاستثمار

يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالعائد على وثائق الاستثمار في صناديق أخرى عند صدور الحق لحملة الوثائق في استلام تلك العوائد.

د - ناتج بيع الأوراق المالية

يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصاريفات والعمولات) والقيمة الدفترية للورقة المالية. ويتمثل سعر البيع في القيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للصندوق في تاريخ تنفيذ المعاملة.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

١٠٠٢ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصروفات التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

١٠١ وثائق صندوق الاستثمار القابلة للاسترداد

أحقية الإصدار والاسترداد

يتم إصدار واسترداد وحدة من وثائق الصندوق أو مضاعفتها عن طريق صانع السوق فقط أو أي جهة أخرى تصرح لها الهيئة لمزاولة نشاط الإصدار والاسترداد ويتم ذلك بواسطة آلية التداول العيني فيما بين صانع السوق والصندوق في كل أيام التداول وبناءً على طلب يقدم من صانع السوق لمدير الاستثمار، ذلك وفقاً لما يلي:

- في حالة زيادة العروض عن الطلبات على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق بشراء الفائض من الوثائق المعروضة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.
- في حالة زيادة الطلبات عن العروض على وثائق صندوق المؤشر في السوق الثانوي يقوم صانع السوق ببيع الوثائق المطلوبة بالسوق الثانوي خلال جلسة التداول طبقاً للقواعد المنظمة لمزاولة نشاط وتعامل صانع السوق الصادرة من البورصة.

الحد الأدنى والأقصى للإصدار والاسترداد بواسطة صانع السوق

الحد الأدنى هو وحدة وثائق واحدة مكونة من عدد ٥٠٠٠ وثيقة، ويتم تعامل صانع/ صانعي السوق طوال عمر الصندوق على أساس وحدة وثائق واحدة أو مضاعفتها.

نظراً للتعاقد مع صانع سوق واحد يجب عدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق إصدارها عن عشرين مثل إجمالي حقوق الملكية والقروض المساعدة لصانع الصندوق المتعاقد معه وذلك مع عدم الالتفاف بالحد الأقصى للنسبة بين رأس المال الصندوق وحجم الوثائق المصدرة.

قيمة الإصدار والاسترداد

تحديد قيمة إصدار أو استرداد وحدة وثائق الصندوق عن طريق شركة خدمات إدارة الصندوق على أساس صافي قيمة وحدة الوثائق المعلنة على الموقع الإلكتروني في آخر جلسة ذات يوم تقديم طلب الإصدار/ الاسترداد بواسطة صانع السوق.

كيفية الوفاء بقيمة وحدة/ وحدات الإصدار أو الاسترداد بين صانع السوق ومدير الاستثمار

يجب على كل صانع سوق الوفاء بقيمة الوحدة أو عدد الوحدات المراد إصدارها أو استردادها مستخدماً آلية التداول العيني في استبدال سلة الأسهم المكونة للمؤشر بوحدة وثائق أو العكس بينه وبين الصندوق ويجب عند استبدال أوراق مالية بوثائق متداولة أو العكس، جبر الفروق بين القيم باستخدام النقد، ويتم نقل ملكية الأوراق المالية فيما بين الصندوق وصانع السوق من خلال شركة الإيداع والقيد المركزي.

#### ٤ - الضرائب

تتضمن ضريبة الدخل التي يتم احتسابها على الأرباح المحقة للصندوق على كل من الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية) والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل.

#### الضرائب الحالية

- تحسب الضرائب الحالية المستحقة على الصندوق طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية في مصر.
- يتم تكوين مخصص للالتزامات الضريبية عن السنوات السابقة بعد إجراء الدراسة الازمة وذلك في ضوء المطالبات الضريبية.

#### الضرائب المؤجلة

- الضريبة المؤجلة هي الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف السنة المالية التي يتم الاعتراف فيها بقيمة بعض الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها. هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المستخدمة والتي يتم بها تحقق أو تسوية القيمة الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية في تاريخ إعداد الميزانية.
- ويتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاصة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل.
- ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

#### ٥ - التقييم الدوري

##### احتساب صافي قيمة أصول الصندوق أو صافي قيمة أصول الصندوق الاسترشادية

تقوم شركة خدمات الإدارة باحتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي ووفقاً للمعادلة التالية:

- إجمالي القيم التالية.

إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.

إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة بسوق الأوراق المالية كالتالي:

أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإغفال السارية وقت التقييم. على أنه يجوز لشركة خدمات الإدارة في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن يقيم الأوراق المالية المشار إليها وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

٤ - التقييم الدوري (تابع)

يتم تقييم وثائق الاستثمار في الصناديق الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معطنة.

يتم تقييم الأوراق المالية التي يتم التعامل عليها بالعملة الأجنبية عن طريق استخدام أسعار الصرف المعروضة في السوق عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.

قيمة أذون الخزانة مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافة إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعاد德 المحتسب على أساس سعر الشراء.

مضافة إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

- يخصم من إجمالي القيمة السالفة ما يلي:

إجمالي الالتزامات التي تخضع السنة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.  
حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة نشوئها.

المخصصات التي يتم تكوينها خلال السنة لمعالجة الالتزامات المحتملة الناجمة عن أحداث ماضية غير محددة التوقيت والمقدار.

نصيب السنة من أتعاب مدير الاستثمار ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذلك مصروفات النشر وأتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذلك نصيب السنة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية الضرورية لبدء الصندوق والتي يجب استهلاكها في السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

الضرائب إن وجدت.

٥ - الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم تداول بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنحة) لشركة بلتون لصندوق الاستثمار المؤشر.

٦ - إهلاك واستهلاك الأصول

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة غير نقدية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً.

٧ - التداول على الوثيقة

أحقية تداول الوثائق:

يتم تداول الوثائق المقيدة من قبل المستثمرين المتعاملين على البورصة طوال جلسات التداول وفقاً لقواعد التداول بالبورصة المصرية يحق لصانع/ صانع السوق أن يكون له تعاملات خاصة على وثائق الصندوق على أن يتلزم باختصار الهيئة والبورصة ألياً بضمان مركز تعاملاته عقب نهاية كل جلسة تداول وبموعد أقصاه قبل بدء جلسة تداول اليوم التالي.

آلية التداول:

في جميع الأحوال ينطبق على سعر تداول الوثيقة ذات الحدود السعرية التي تتطبق على الأسهم.

**٣ - السياسة الاستثمارية للصندوق**

يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية:

- لا تقل الوزن النسبي للأسهم المكونة للمؤشر المستهدف (EGX ٣٠) عن ٩٥٪ من الوزن النسبي للأسهم المكونة للمحفظة، مع مراعاة لا يقل معامل الارتباط بين سعر تداول الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪.
- الاحتفاظ بقدر من السيولة بحد أقصى ٥٪ من الأموال المستثمرة في الصندوق تستثمر في واحد أو أكثر من المجالات التالية:
  - أ - وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى وبما لا يجاوز ٥٪ من قيمة الصندوق المستثمر فيه على أن يقتصر الاستثمار على وثائق استثمار الصناديق النقدية وصناديق الدخل الثابت.
  - ب - مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.
  - ج - أدون الخزانة.
  - د - الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية العالية السيولة أو في حقوق الاكتتاب الخاصة بالأسهم العالية للسيولة.

**٤ - أتعاب مدير الاستثمار**

تقدر أتعاب مدير الاستثمار على أساس ٤٥٪ (أربعة ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحسب وتجنب يومياً وتسدد في نهاية كل شهر نظير إدارته لأموال الصندوق على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبى الحسابات في المراجعة الدورية.

**٥ - عمولة شركة خدمات الإدارة**

تقدر أتعاب شركة خدمات الإدارة على أساس ٥٪ (خمسة في العشرة الآف) سنوياً من صافي أصول الصندوق وتحسب وتجنب يومياً وتسدد في نهاية كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبى الحسابات في المراجعة الدورية.

**٦ - عمولة حفظ الأوراق المالية**

تقاضى شركة مصر للمقاصلة عمولة حفظ مركزي بواقع ٢٥٪ (ربع في الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات بما في ذلك خدمات الحفازة تحسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في نهاية كل شهر.

**٧ - مصروفات أخرى**

اجمالي الأتعاب الثلاثية السنوية التي تتحملها الوثيقة مبلغ ١٧٠ ألف جنيه مصرى سنوياً بالإضافة إلى نسبة ٥٪ سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة إلى العمولة المستحقة لأمين الحفظ المشار إليها و كذلك مصاريف البورصة.

**٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها**

يمتلك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقضيه سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات مقدمة في البورصة.

تحتوى أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسوق التي يستثمر فيها. وتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، وخطر السيولة.  
يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.

أية انحرافات في توظيفات الأصول المستهدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار.

٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

وفيما يلى أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها مدير الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر:

١-٨ خطير السوق

هي المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر تداول وثائقه في البورصة بذات طريقة تداول الأسهم، فهو يتبع للمستثمر سرعة القرار وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

١ - خطير العملات الأجنبية

- يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية والدخول في صفقات بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكساً على جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.
- يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق متابعة مدير الاستثمار المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها خاصة عند الاستثمار في الأوراق المالية المكونة للمؤشر المقومة بالعملات الأجنبية.
- ولا يوجد في تاريخ الميزانية أصول أو التزامات بالعملات الأجنبية.

ب - خطير سعر الفائدة

يتمثل خطير سعر الفائدة في التغير في أسعار الفائدة على الأصول والالتزامات المالية للصندوق، وتقوم إدارة الصندوق باستثمار غالبية أموالها في أصول مالية لا يستحق عنها فوائد واستثمار أي زيادة في النسبة وما في حكمها في استثمارات قصيرة الأجل وذلك للحد من تعرض الصندوق لهذا الخطير.  
ولا يوجد لدى الصندوق أصول وإنالتزامات جوهرية تتعرض لمخاطر سعر الفائدة

ج - خطير السعر

- يتمثل خطير السعر في تقلب قيمة الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر السوق، وذلك سواء كان هذا التغير نتيجة لاستثمارات فردية أو نتيجة تأثير حركة التجارة على الأداة المالية في السوق بصفة عامة.
- وكنتيجة لإثبات معظم استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل، فإن كل التغيرات في ظروف السوق تؤثر مباشرة على قيمة صافي العائد على الاستثمار.
- يتم إدارة خطير السعر من قبل مدير الاستثمار عن طريق توزيع المحفظة على ثلاثة سهم في قطاعات متنوعة طبقاً للمؤشر EGX ٣٠ حيث إن مدير الاستثمار يكون ملزمًا بسياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة متنوعة من أسهم المؤشر.

## ٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

## ٨-١ خطير السوق (تابع)

وفيما يلي أثر التغير في السعر على تلك الاستثمارات وعلى أرباح أو خسائر الصندوق:

تمثل الأصول المعرضة لخطر السعر في محفظة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

الربح أو الخسارة	الربح أو الخسارة
بمقدار + %١٥	بمقدار + %١٥

٣٠ يونيو ٢٠٢١

الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

الربح أو الخسارة	الربح أو الخسارة
بمقدار + %١٥	بمقدار + %١٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

الربح أو الخسارة	الربح أو الخسارة
بمقدار - %١٥	بمقدار + %١٥

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١

خطير الائتمان

- تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة والسنادات والمبالغ المستحقة على المسامسة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطرفة بما يؤدي إلى خفض خطير الائتمان إلى الحد الأدنى.

- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.  
- إن خطير الائتمان الناتج عن عمليات الأوراق المالية المباعة التي لم تحصل قيمتها بعد يعتبر مخضباً نظراً لانخفاض فترة استحقاق تحصيل تلك المبالغ. بالإضافة إلى قيام صندوق ضمان مخاطر التسويات بضمان السداد نيابة عن المسامسة وفي حالة تعذرهم.

## الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتم قياس اضمحلال النقدية وما في حكمها على أساس خسائر متوقعة لمدة ١٢ شهراً ويعكس فترة الإستحقاق القصيرة لبند النقدية التعرض لخطر الائتمان. تعتبر الشركة أن هذا التعرض إلى الخطير تتطوي على مخاطر إئتمانية منخفضة بناءً على التصنيفات الإئتمانية الخارجية للأطراف المقابلة

- تمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية فيما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠      ٣٠ يونيو ٢٠٢١

نقدية بالبنوك - حسابات جارية

إيرادات مستحقة

٤٨٠ ٢٢٥	٣٦١ ٣٨٥
١٦٢ ٠٧٧	١١٠ ٤١

يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان عن الأرصدة البنكية عن طريق فتح حسابات في بنوك حسنة السمعة، ١٠٠٪ من الأرصدة البنكية تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية في جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول يمكن تقدير جودة الائتمان الأصول المالية والتي لا تعتبر مسؤولة أو متذرعة القيمة بالرجوع إلى المعلومات التاريخية، يتم إدارة مخاطر الائتمان من الأرصدة والودائع لدى البنوك من قبل مدير الاستثمار وفقاً لنشرة الاكتتاب. ويوضح الجدول التالي التصنيفات الإئتمانية الخارجية للبنوك:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠      ٣٠ يونيو ٢٠٢١

BB

٤٨٠ ٢٢٥	٣٦١ ٣٨٥
٤٨٠ ٢٢٥	٣٦١ ٣٨٥

## ٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

## ٣-٨ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء من أو كل التزاماته أو مواجهة سداد استردادات وثائق صناديق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

يوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصومة للصندوق كما في نهاية السنة بناء على تاريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار الفوانيد الحالية في السوق:

	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠			
الإجمالي	أقل من سنة	من سنتين حتى سنتين	من سنتين حتى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٢٢٠٣٥٤	--	--	--	--	٢٢٠٣٥٤
٣٨٢٠٠٩٩٢	٥٤٧٢٩٢١	--	--	--	٣٢٧٧٨٠٧١
٣٨٤٦١٣٤٦	٥٤٧٢٩٢١	--	--	--	٣٢٩٤٨٤٤٥
<b>اجمالي الالتزامات</b>					
<b>صافي أصول الصندوق</b>					
<b>العائدة لحاملي الوثائق</b>					
<b>القابلة للاسترداد</b>					
<b>الإجمالي</b>					
<b>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</b>					
٢٦٥٣٧١	--	--	--	--	٢٦٥٣٧١
٤٠٧٥٦١٩٨	٥٨٢٢٣١٤	--	--	--	٣٤٩٣٣٨٨٤
٤١٠٢١٥٦٩	٥٨٢٢٣١٤	--	--	--	٣٥١٩٩٢٥٥
<b>اجمالي الالتزامات</b>					
<b>صافي أصول الصندوق</b>					
<b>العائدة لحاملي الوثائق</b>					
<b>القابلة للاسترداد</b>					
<b>الإجمالي</b>					

## ١ - مخاطر سيولة مكونات المحفظة

هي مخاطر عدم تمكن الصندوق من تسليم أي من استثماراته نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسليمه. وتعتبر مخاطر السيولة محدودة في صناديق المؤشرات حيث إن الظروف الواجب فيها تسليم الأسهم المكونة لمحفظة الصندوق غير متكررة والاستردادات تكون في صورة عينية من خلال صانع/ صانعي السوق، كما إن مكونات المؤشر المستهدف ٣٠ EGX تتميز بسيولة عالية.

## ب - مخاطر سيولة الوثيقة

تعرف هذه المخاطر بعدم تمكن المستثمر في وثيقة الصندوق من بيع بعض أو كل الوثائق في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقية نتيجة لعدم وجود طلب على الوثيقة، وسيتم الحد من هذه المخاطر من قبل صانع/ صانعي السوق والذي يتمحور دورهم حول الالتزام بتوفير السيولة الدائمة على وثائق الصندوق المتداولة وما اجازته اللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وكذا الضوابط الصادرة من البورصة المعتمدة من الهيئة لنشاط صانع السوق من التزامات وأليات تمكنه من ضمان توفير تلك السيولة.

٨- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٤-٨ خطط المعلومات

تتمثل هذه المخاطر في عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات المستثمر في أسهمها، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يتبع مؤشر الـ EGX ٣٠ فسيتم الحد من هذا الخطير من خلال معايير اختيار الأسهم المكونة للمؤشر التي تستبعد الشركات التي لا تلتزم بقواعد الأفصاح المنصوص عليها في قواعد قيد وشطب الأسهم بالبورصة المصرية.

٥-٨ خطط إتباع المؤشر

هي المخاطر المتعلقة بالالتزام مدير الاستثمار باتباع الأسهم التي يتالف منها مؤشر الـ EGX ٣٠ من أنواع ونسب الاستثمار، مما يعني أن مدير الاستثمار ليس له الحق في إدارة أموال الصندوق بطريقة تمكنه من اتخاذ قرار بيع الأسهم بناءً على تقديره وتحليله لأداء هذه الأسهم حتى يتم استبعادها من المؤشر أولاً. ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق تداول وثائقه في البورصة، فهو يتبع المستثمر سرعة القرار من خلال جلسة التداول في البورصة وتعديل نسبة تعرضه للسوق.

٦-٨ خطط خطأ التتبع

هي المخاطر المتعلقة بعدم تطابق عائد الصندوق مع عائد المؤشر نظراً لتبذيد الصندوق عدة مصروفات منها المصروفات الإدارية وعمولات السمسرة التي لا يتضمنها حساب عائد المؤشر. وطبقاً لسياسة الاستثمارية للصندوق يلتزم مدير الاستثمار بـألا يقل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر عن ٩٥٪، مما يحد من مخاطر خطأ التتبع.

٧-٨ خطط التركيز

هي المخاطر المتعلقة بتركيز استثمارات الصندوق في سهم معين، ونظراً لطبيعة الصندوق كونه صندوق مؤشر يطبق سياسة استثمارية تحافظ على الاستثمار في محفظة مكونة من أسهم المؤشر البالغة ٣٠ سهم، فإن مدير الاستثمار يكون ملزماً بالنسبة الاستثمارية التي يتبعها المؤشر المستهدف بالاستثمار. والجدير بالذكر أن معايير مؤشر الـ EGX ٣٠ تحددت لتتفادي التركيز على قطاع معينه ومن ثم فهو يوفر تمثيل جيد لمختلف القطاعات العاملة داخل الاقتصاد المصري.

٨-٨ خطط اختلاف سعر الوثيقة المتداول عن القيمة الصافية للوثيقة

هي المخاطر المتعلقة بوجود فرق بين سعر الوثيقة المتداولة في البورصة والقيمة الصافية لوثيقة استثمار الصندوق وهو الأمر الذي يحدث على المدى القصير في ذات جلسة التداول والذي يعرف بفرصة المراجحة (Arbitrage). ويتم تجنب هذه المخاطر من قبل صانع السوق الذي يقوم بازالة هذا التفارق في الأسعار عن طريق الاستفادة من فرصة المراجحة القائمة (إن وجدت).

## ٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

## ٩-٨ مخاطر وقف أحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

في حالة الوقف المؤقت لأحد الأوراق المالية المكونة للمؤشر

يجوز لصانع السوق بعد موافقة مدير الاستثمار الوفاء بقيمة هذه الورقة المالية في شكل نقدي بما لا يخل بنسبة الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق من الأوراق المالية المكونة للمؤشر، وكذلك بما لا يخل معامل الارتباط بين سعر الوثيقة وقيمة المؤشر الواردة بالإجراءات التنفيذية لنشاط صناديق المؤشرات المتداولة المعدة من البورصة والمعتمدة من الهيئة.

في حالة إيقاف التعامل على واحدة أو أكثر من الأوراق المالية ذات الوزن النسبي المؤثر المكونة للمؤشر أو عدم توافر عروض أو طلبات عليها

يجوز صدور إعفاء مؤقت من البورصة لصانع السوق خلال جلسة التداول طبقاً للحالات المشار إليها بالمادة (٤) من قرار البورصة رقم (١٢٣) وفي هذه الحالة يجب على مدير الاستثمار أو صانع السوق الافتتاح الفوري للمتعاقدين عن المؤشر والظروف الاستثنائية التي استلزمته.

## ١٠-٨ أساس قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأصول المالية:

الصناديق	تاريخ التقييم	الإجمالي	المستوي الأول	المستوي الثاني	الملاحظة	الجوهرية القابلة	في الأسواق	الأسعار المدرجة	المدخلات	المدخلات	المدخلات
<u>٢٠٢١ يونيو ٣٠</u>											
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٠٢١ يونيو ٣٠	٣٧٩٢٤٩٥٨	٣٧٩٢٤٩٥٨	--	--	الملحوظة	النشطة	الجوهرية الغير قابلة للملاحظة	في الأسواق	الأسعار المدرجة	المدخلات
<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>											
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٤٠٣٧٩٢٦٧	٤٠٣٧٩٢٦٧	--	--	الملحوظة	النשطة	الجوهرية الغير قابلة للملاحظة	في الأسواق	الأسعار المدرجة	المدخلات

يبين الجدول التالي مقارنة بين القيم الدفترية والقيم العادلة للأصول والإلتزامات المالية للشركة المدرجة في القوائم المالية:

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	٢٠٢١ يونيو ٣٠	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ يونيو ٣٠
نقدية بالبنوك	٤٨٠٢٢٥	٣٦١٣٨٥	٤٨٠٢٢٥	٣٦١٣٨٥	٤٨٠٢٢٥
أرصدة مدينة أخرى	١٦٢٠٧٧	١٣٥٠٠٣	١٦٢٠٧٧	١٣٥٠٠٣	١٦٢٠٧٧
أرصدة دائنة أخرى	٢٦٥٣٧١	٢٢٠٣٥٤	٢٦٥٣٧١	٢٢٠٣٥٤	٢٦٥٣٧١

إن القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية يتم إدراجها بالمبلغ الذي يتم من خلاله مبادلة الإدارة المالية في معاملة حالية بين الطرفين راغبين في المعاملة بدلاً من معاملة بيع جبرية أو تصفية تستخدم الفرق والافتراضات التالية في تقدير القيم العادلة إن الأرصدة البنكية والأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة جميعها تقارب بشكل كبير قيمتها الدفترية بسبب الاستحقاقات قصيرة الأجل لهذه الأدوات. يتم تسجيل القيمة العادلة للأصول بالقيمة السوقية حيث يتوافر لها أسعار سوقية مدرجة.

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإضاحات المتممة للقواعد المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم

卷之三

نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الأصول الصندوق %	نسبة القيمة السوقية إلى صافي أصول الصندوق %	الأسهم التي يمتلكها الصندوق جنية مصرى	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق جنية مصرى
٠,٠٢	٣٤,٠٠		١٢٩٩٠٦٩	١٢٩٩٠٦٩
٠,٠١	١,٦٧		٦٣٨٤٤٩	٦٣٨٤٤٩
	<b>٣٥,٦٧</b>	<b>٣٥,٩٤</b>	<b>١٣٦٢٨٥١٨</b>	<b>١٣٦٢٨٥١٨</b>
٠,٠١	١,٩٣		٧٣٧٦٧٧	٧٣٧٦٧٧
٠,٠١	١,٤٣		٥٤٤٩٤٤	٥٤٤٩٤٤
٠,٠١	٤,٢٠		١٦٠٥٦١٠	١٦٠٥٦١٠
	<b>٧,٥٣</b>	<b>٧,٦٢</b>	<b>٢٨٨٨٢٣١</b>	<b>٢٨٨٨٢٣١</b>
٠,٠١	١,٠٥		٣٩٣٠٩١	٣٩٣٠٩١
	<b>١,٠٥</b>	<b>١,٠٤</b>	<b>٣٩٣٠٩١</b>	<b>٣٩٣٠٩١</b>
٠,٠٠	٠,٨١		٣١١٦٧٠	٣١١٦٧٠
	<b>٠,٨١</b>	<b>٠,٨٢</b>	<b>٣١١٦٧٠</b>	<b>٣١١٦٧٠</b>
٠,٠١	١,٢٢		٤٦٦١١٣	٤٦٦١١٣
٠,٠١	٦,٣٦		٢٤٤٧٩٧٠	٢٤٤٧٩٧٠
	<b>٧,٥٨</b>	<b>٧,٦٣</b>	<b>٢٨٩٤٠٨٣</b>	<b>٢٨٩٤٠٨٣</b>
٠,٠١	١,٨١		٦٩١٤٦٠	٦٩١٤٦٠
٠,٠١	٤,١٢		١٥٧٣٠٤٧	١٥٧٣٠٤٧
٠,٠١	١,٤٨		٥٦٦٨٠٣	٥٦٦٨٠٣
٠,٠١	٢,٧٨		٧٩٦٤٨٨	٧٩٦٤٨٨
٠,٠٠	١,٧٠		٢٦٧١١٤	٢٦٧١١٤
٠,٠١	٠,٨٤		٣٢١٦٣٤	٣٢١٦٣٤
٠,٠١	١,٠٠		٣٨٢٧٧٦	٣٨٢٧٧٦
	<b>١٢,٧٤</b>	<b>١٢,١٣</b>	<b>٤٦٠٠٣٢٢</b>	<b>٤٦٠٠٣٢٢</b>
٠,٠٠	٢,٦٦		١٠١٦٨٢٢	١٠١٦٨٢٢
٠,٠١	٨,٦٦		٣٣٠٦٤٨٥	٣٣٠٦٤٨٥
	<b>١١,٣٢</b>	<b>١١,٤</b>	<b>٤٣٢٤٣١٨</b>	<b>٤٣٢٤٣١٨</b>
٠,٠١	١,٧٣		٦٥٩٦٨٦	٦٥٩٦٨٦
	<b>١,٧٣</b>	<b>١,٧٣</b>	<b>٦٥٩٦٨٦</b>	<b>٦٥٩٦٨٦</b>
٠,٠١	٢,٤٠		١٣٠١٥١٠	١٣٠١٥١٠
٠,٠١	٠,٨٠		٣٠٦٢٨٧	٣٠٦٢٨٧
	<b>٤,٢٠</b>	<b>٤,٢٣</b>	<b>١٦٠٧٧٩٧</b>	<b>١٦٠٧٧٩٧</b>
٠,٠٢	٣,٩١		١٤٨٢٠٨٣	١٤٨٢٠٨٣
٠,٠١	٥,٣٩		٢٠٤٤٣٠١	٢٠٤٤٣٠١
٠,٠٢	١,٢٨		٣٢١١٢٩	٣٢١١٢٩
٠,٠١	٠,٤١		١٠٨٥٠٨	١٠٨٥٠٨
٠,٠١	١,١١		٤١٩٥٣٨	٤١٩٥٣٨
٠,٠١	١,٠٣		٣٩٠٧٨٣	٣٩٠٧٨٣
٠,٠١	٠,٨٧		١٥٤٧١٤	١٥٤٧١٤
	<b>١٢,٩١</b>	<b>١٣,٠٠</b>	<b>٤٩٣١٠٦٦</b>	<b>٤٩٣١٠٦٦</b>
٠,٠٢	١,٧٤		٦٦٤٨٥٣	٦٦٤٨٥٣
٠,٠١	٢,٦٨		١٠٢٢٣٢٣	١٠٢٢٣٢٣
	<b>٤,٤٢</b>	<b>٤,٤٥</b>	<b>١٦٨٧١٧٦</b>	<b>١٦٨٧١٧٦</b>
	<b>١٠٠</b>	<b>%١٠٠</b>	<b>٣٧٩٢٤٩٥٨</b>	<b>٣٧٩٢٤٩٥٨</b>
الإجمالي				

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم (تابع)

٤٠٢٠ ديسمبر ٣١						
نسبة استثمارات الصندوق في رأس المال الشركة / البنك	%	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي أصول الصندوق	%	القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها الصندوق	جنيه مصرى %	اسم الشركة / البنك المستثمر فيه
٠,٠٢	٤٠,٢٣			١٦٣٩٥٨٠٤		قطاع البنوك
٠,٠١	٢,٢			٨٩٨١٩٨		بنك التجاري الدولي
	٤٢,٤٣		٤٢,٨٣	١٧٢٩٤٠٠٢		بنك كريدي اجريكول مصر
٠,٠١	١,٥			٦١١٦٦٧		قطاع الموارد الأساسية
٠,٠١	١,١٩			٤٨٦٠٨٠		سيدي كبرى للبتروكيميات
٠,٠٠	٠,٣٣			١٣٢٦٩٥		حديد عز
	٣,٠٢		٣,٠٥	١٢٣٠٤٤٢		الحديد والصلب المصرية
٠,٠١	١,٧١			٦٩٤٩٠١		قطاع أغذية ومشروبات وتبغ
٠,٠١	١,٤			٥٦٨٧٧٢		جهينة للصناعات الغذائية
٠,٠١	٧,٦٥			٣١١٦٢٤٧		ابدتنا للصناعات الغذائية
	١٠,٧٦		١٠,٨٥	٤٣٧٩٩٢٠		الشرقية - إيترين كومبايني
٠,٠١	٢,٢			٨٩٧٤٧٨		قطاع العقارات
٠,٠١	٤,٣٧			١٧٨١٧٩١		مدينة نصر للإسكان والتعمير
٠,٠١	١,٢			٤٩٠٨٣٦		مجموعة طلت مصطفى القابضة
٠,٠٢	٢,٣٦			٩٦٢٤٣٣		بالم هيلز للتعمير
٠,٠٠	٠,٧٥			٣٠٤٧٣٩		ال السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك
٠,٠١	٠,٧٩			٣٢١٠٧٣		إعمار مصر
٠,٠١	١,٤١			٥٧٣٦٩٩		أوراسكوم للتنمية مصر
	١٣,٠٨		١٣,٤٠	٥٢٢٤٠٤٩		مصر الجديدة للإسكان والتعمير
٠,٠١	٢,٥٤			١٠٣٣٢٢٢		قطاع اتصالات واعلام وتكنولوجيا المعلومات
	٢,٥٤		٢,٥٦	١٠٣٣٢٢٢		المصرية للاتصالات
٠,٠١	٢,٦			١٠٥٨٨٧٣		قطاع خدمات تطبيقية
	٢,٦		٢,٦٢	١٠٥٨٨٧٣		القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية
٠,٠١	٠,٢٥			١٠١٩٤٨		قطاع منسوجات وسلع معمرة
٠,٠١	١,٦٢			٦٦١٦٠٧		دايس للملابس الجاهزة
	١,٨٧		١,٨٩	٧٦٣٥٥٥		النساجون الشرقيون للمجاد
٠,٠١	٤,٢٥			١٧٣١٧١٠		قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٠,٠١	١,٢٢			٤٩٨٠٦٦		السويدى البكتريك
	٥,٤٧		٥,٥٢	٢٢٢٩٧٧٦		جي بي اوتو
٠,٠١	٤,٥٦			١٨٥٩٥٧٥		قطاع خدمات مالية غير مصرافية
٠,٠١	٥,١٩			٢١١٤١١٤		المجموعة المالية هيرميس القابضة
٠,٠٢	١,١٢			٤٥٧٦٤٦		القابضة المصرية الكويتية
٠,٠١	٠,٧٨			٣١٩٦٨٢		القلعة للاستشارات المالية
٠,٠١	٠,٩٢			٣٧٢٩٧٦		اوراسكوم للاستثمار القابضة
	١٢,٥٧		١٢,٦٩	٥١٢٣٩٩٣		بايونيرز القابضة
٠,٠١	١,٧٤			٧٠٧٥٢٦		قطاع رعاية صحية وادوية
٠,٠٢	٣,٠١			١٢٢٥٩٩		ابن سنا فارما
	٤,٧٥		٤,٧٩	١٩٣٣٤٣٥		شركة مستشفى كليوباترا
	١٠٠		%١٠٠	٤٠٣٧٩٢٦٧		الإجمالي

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٠ - نقديّة بالبنوك

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ يونيو ٣٠	
١٢٧٣٩٨	٣٦٠٧٦٤	حسابات جارية - عملة محلية
٣٥٢٨٢٧	٦٢١	حسابات جارية - عملة أجنبية
٤٨٠٢٢٥	٣٦١٣٨٥	الإجمالي
% ١,١٨	% ٠,٩٥	النسبة إلى صافي أصول الصندوق

١١ - أرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ يونيو ٣٠	
--	٢٤٩٦٢	أرصدة مدينة أخرى
١٦٢٠٧٧	١١٠٠٤١	إيرادات مستحقة
١٦٢٠٧٧	١٣٥٠٠٣	الإجمالي

١٢ - أرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ يونيو ٣٠	
١٢٠٠٠	٦٢٠٠	أتعاب مهنية مستحقة
٦٠٠٠	٧٥٠٠	مكافأة أعضاء مجلس إدارة شركة صناديق المؤشرات المستحقة (ايضاح ١٧)
٢٢٠٠	١١٧٥٠	أتعاب المستشار القانوني المستحقة
١٨٥٥	١٦١٨	عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة (ايضاح ١٧)
١٦٧٣٩	١٤٥٥٦	أتعاب مدير الاستثمار المستحقة (ايضاح ١٧)
١٦٧٣	٢٣٢٨	مستحقات أمين الحفظ
٨١٠٤	٥٥٠٢	ضرائب مستحقة
٣٥٠٠	٤٧٦٠٠	مصاريفات الهيئة العامة للرقابة المالية و أخرى
٢٦٥٣٧١	٢٢٠٣٥٤	الإجمالي

١٣ - رأس المال

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ وقدره ٢٠ مليون جنيه مصرى، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٥ مليون جنيه مصرى موزعة على ٥٠٠,٠٠٠ سهم ، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه مصرى، وفيما يلى هيكل المساهمين.

المساهمون	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم	القيمة المدفوعة
بلتون المالية القابضة "ش.م.م"	% ٨٠	٤٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
بلتون القابضة للاستثمارات "ش.م.م"	% ١٠	٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
بلتون لترويج وتنمية الافتتاح "ش.م.م"	% ١٠	٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
	% ١٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٤ - حقوق الملكية

٢٠٢١ ديسمبر ٣٠ يونيو ٢٠٢١

٤٨٣٥٧٢٦٩	٤٠٧٥٦١٩٨
٢٦٨٢٤٩١	١٨٤٦٢٠
--	(٣٠٨٣٩٨)
٥١٠٣٩٧٦٠	٤٠٦٣٢٤٢٠
(١٠٢٨٣٥٦٢)	(٢٤٣١٤٢٨)
٤٠٧٥٦١٩٨	٣٨٢٠٠٩٩٢
٣٥٠٠٠٠	٣٤٩٠٠٠
١١٦٤	١٠٩٥

صافي أصول الصندوق العائدة لحاملي الوثائق القابلة  
للاسترداد في أول العام  
المحصل من إصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة  
المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة  
صافي الزيادة الناتجة من معاملات التداول  
صافي (خسائر) الفترة  
صافي أصول الصندوق العائدة لحاملي الوثائق القابلة للاسترداد في نهاية الفترة  
عدد الوثائق القائمة  
القيمة الاستردادية للوثيقة

٥ - نصيب الوثيقة في صافي (خسائر) الفترة

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠ يونيو ٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ يونيو ٣٠
٤٦٥٨٥٨٧	(٩٨٥٢٧٨)
٣٢٨٥٠٠	٣٤٩٠٠٠
١,٤١	(٠,٢٨)

صافي (خسائر) أرباح الفترة  
يقسم على :  
عدد الوثائق القائمة  
نصيب الوثيقة في (الخسائر) الأرباح

٦ - مصروفات إدارية وعمومية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠ يونيو ٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١ يونيو ٣٠
٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠
٢٧٥٠	٢٧٥٠
١٨٦٢٨	١٢٣٤٦
٧٥٠٠	٧٥٠٠
٢٥٠٠	٧٥٠٠
١٢٩٧٨	١٩٨٨٦
٧١٨٦٦	٧٧٤٨٢

أتعاب مهنية  
أتعاب قانونية  
رسوم البورصة المصرية  
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة  
مصروفات الهيئة العامة للرقابة المالية  
مصروفات أخرى

**١٧ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

تقتضي طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال السنة مع شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) وشركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار (مدير الاستثمار) والشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة خدمات الإدارة) ويتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس أسس التعامل مع الغير.  
وفيما يلى أهم الأرصدة والمعاملات خلال السنة المالية:

**المركز المالى**

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ يونيو ٣٠</u>	<u>الطرف ذو العلاقة</u>	<u>طبيعة المعاملة</u>
١٦٧٣٩	١٤٥٥٦	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار الشركة الدولية لخدمات الإدارة في	أتعاب مدير استثمار المستحقة
١٨٥٥	١٦١٨	مجال صناديق الاستثمار	عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة
٦٠٠٠	٧٥٠٠	شركة صناديق المؤشرات	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستحقة

<u>٢٠٢٠ يونيو ٣٠</u>	<u>٢٠٢١ يونيو ٣٠</u>	<u>الطرف ذو العلاقة</u>	<u>طبيعة المعاملة</u>
٨٩٩٧٢	٨٩٢٧٥	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار الشركة الدولية لخدمات الإدارة في	أتعاب مدير الاستثمار
٩٩٨٧	٩٩٢٠	مجال صناديق الاستثمار	عمولة شركة خدمات الإدارة
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	شركة صناديق المؤشرات	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

بلغ عدد وثائق الاستثمار التي تمتلكها شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ عدد ٥٠٠٠,٠٠٠ وثيقة بقيمة اسمية ٥٠٠٠,٠٠٠ جنية مصرى، وقد بلغت قيمتها الاستردادية مبلغ ٤٧٢٩٢١٥ جنية مصرى (مقابل مبلغ ٣١٤٣١٤٥ جنية مصرى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

**١٨ - أحداث هامة**

- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لانتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيراً ملحوظاً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير على الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والسنة الزمنية التي يتنتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يتربّط عليها من آثار.

- بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٧ صدر كتاب دوري رقم (١) عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل وأثرها على صناديق الاستثمار المنشاة وفقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، والذي يتضمن إن لسلامة حساب صافي قيمة أصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافي هذه القيمة اعتباراً من يوم ١٧ مايو ٢٠١٧ كتاريخ محدد لأنهاء فترة وقف العمل بالضريبة المنصوص عليها في القانون الساري حالياً ، يجب الالتزام بحساب مخصص للضريبة على الأرباح الرأسمالية على ناتج تعاملات صناديق الاستثمار.

- بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ قرر مجلس النواب باستمرار وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بقانون ١١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة من التعامل عن الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ٢ أعوام. ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه إلا ابتداء من ١٧ مايو ٢٠٢٠ ، ويستطع أي حق للدولة في الضريبة المذكورة وتحصيلها قبل هذا التاريخ.

تفرض ضريبة الدمنة على إجمالي عمليات شراء الأوراق المالية أو بيعها بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية ، مقيدة بسوق الأوراق المالية أو غير مقيدة بها وذلك دون خصم أي تكاليف .

ويتحمل عبء هذه الضريبة كل من البائع والمشتري ، على النحو التالي :

١,٢٥ في الآلف يتحملها المشتري و ١,٢٥ في الآلف يتحملها البائع من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى ٣١ مايو ٢٠١٨ .

١,٥٠ في الآلف يتحملها المشتري و ١,٥٠ في الآلف يتحملها البائع من ١ يونيو ٢٠١٨ وحتى ٣١ مايو ٢٠١٩ .

١,٧٥ في الآلف يتحملها المشتري و ١,٧٥ في الآلف يتحملها البائع من ١ يونيو ٢٠١٩ .

## ٩- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

- قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩.

- هذا وبتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستتصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الآثار المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالافصاح الكافي في قوانها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وأثارها المحاسبية ان وجدت.

- هذا وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) - (٤٨) - (٤٩) - الإيرادات من العقود مع العملاء و(٤٩)، عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	الاثر على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير محاسبة مصرى رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ. تسرى هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) محل الموضوعات المقابلة في "الأدوات المالية" معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفترات الخاصة بالموضوعات التي تناولتها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	الاثر على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- بما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.	تقديم الإداره في الوقت الحالي بتقييم الآثر على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.		
٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الأصول للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأصول كل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بعض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.			
٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من			

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة أو المعدلة المعايير التالية:	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩	- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "التدفقات النقدية"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: العرض"		
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"		
معايير المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإنصات"	معايير المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويليها:	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"
١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويليها:	أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥.		
٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المتفاق والمخاطر.	ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥.		
٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعد كأصل عند توافر شروط محددة.			
٤- يتطلب المعيار أن يتوافق العقد بين مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد.			
٥- التوسيع في متطلبات الإفصاح والعرض.			
يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويليها.			
يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق اتفاق الأصل المزجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعتات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.			
١- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.			
٢- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها			
معايير محاسبة مصرى جديد (٤٩)			

تاريخ التطبيق	التأثير على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت.	المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	مبلغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.	"عقود التأجير"
بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته	٣- بالنسبة للايجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.		
وكان يتم معالجتها وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتحضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.			
يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقدير الأثر على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.	معايير المحاسبة المصري المعدل رقم المعايير رقم (٣٨) "مزايا العاملين".	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المعايير المحاسبة عن تعديل وتقليل وتسوية نظام مزايا العاملين.
تم تطبيق المعيار بدأ من المركز المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩	معايير المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح" تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.		
تم تطبيق المعيار بدأ من المركز المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩	معايير المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلًا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية."	يتطلب من المنشآت تقديم الإيضاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقدير التغيرات في الالتزامات التي تنشأ (٤) "قائمة التدفقات من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلًا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية."	
- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضي بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ، هذا وقد اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع الالتزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.			